

Distr.: General
3 July 2008
Arabic
Original: English



التقرير الخاص للأمين العام المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٠٦ (٢٠٠٨) عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٠٦ (٢٠٠٨) المؤرخ ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٨، الذي طلب فيه المجلس إليّ تقديم تقرير عن نتائج مؤتمر باريس لدعم أفغانستان المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وتضمنين هذا التقرير، إذا دعت الحاجة، توصيات إضافية بشأن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

٢ - وقد أسفر مؤتمر باريس، المعقود في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، عن الإعلان عن تبرعات للمساعدة الدولية يبلغ مجموعها حوالي ٢٠ بليون دولار. إلا أن مؤتمر باريس لم يكن مناسبة للإعلان عن التبرعات فحسب. فبالشروع في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية في باريس، اتفقت جهات معنية دولية تشمل حوالي ٨٠ جهة على خريطة طريق تتولى أفغانستان قيادتها وتنفذ من خلال شراكة معززة بين الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي. وحدد إعلان باريس، الذي صدر تحت إشراف الرؤساء المشاركين الثلاثة، رئيس أفغانستان ورئيس فرنسا وأنا شخصياً، العوامل الرئيسية التي ستكون أساسية لأمن شعب أفغانستان ورفاهته في المستقبل. وأبرز الإعلان أيضاً الدور الموسع الذي يضطلع به ممثلي الخاص وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في قيادة الجهود الدولية والتنسيق بين الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي.

٣ - وأكد إعلان باريس من جديد أن الاتفاق الخاص بأفغانستان، المتفق عليه في لندن في شباط/فبراير ٢٠٠٦، ما زال يشكل أساس الجهود المشتركة بين المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية. وقد أعد الرؤساء المشاركون للمجلس المشترك للتنسيق والرصد استعراضاً للاتفاق



الخاص بأفغانستان قبل انعقاد مؤتمر باريس. وحظيت نتائجه الموضوعية بتأييد المشاركين في المؤتمر.

٤ - ومنذ أن تولى كاي إيدي مهامه بصفته ممثلي الخاص لأفغانستان في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٨، أقام علاقات عمل فعالة مع القادة الأفغان والمجتمع الدولي. وقام بتحليل شامل للحالة في منطقة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وتحقق من الأولويات الرئيسية التي يجب معالجتها كي تتمكن البعثة من إنجاز ولايتها. وعلى أساس هذا التقييم، أوصى السيد إيدي بتغطية الأولويات المحددة في مؤتمر باريس على نحو كاف بولاية البعثة على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٨٠٦ (٢٠٠٨). وإني أؤيد هذه التوصية تأييداً تاماً. وأؤيد أيضاً توصية السيد إيدي ممثلي الخاص بأن من الضروري التعجيل بتعبئة قدر أكبر بكثير من الموارد الفنية والإدارية والأمنية كي تنجز البعثة ولايتها وتنفذ أولويات باريس.

ثانياً - لمحة عامة عن الوضع الأمني

٥ - منذ تقديم تقرير الأخير المؤرخ ٦ آذار/مارس ٢٠٠٨ (A/62/722-S/2008/159)، زاد مستوى أنشطة المتمردين والإرهابيين في أفغانستان، ولا سيما في جنوب أفغانستان وشرقها. ويمكن أن تعزى هذه الزيادة جزئياً إلى بداية الصيف. إلا أنه مما يثير بالغ القلق أن شهر أيار/مايو ٢٠٠٨ شهد أكبر عدد من الأحداث الأمنية في البلد منذ الإطاحة بنظام طالبان في عام ٢٠٠١. فما زال المتمردون يعتمدون على هجمات غير متناظرة، تسفر عن مستويات عالية من الخسائر في صفوف المدنيين. ويزداد تشعب وتنسيق عملياتهم، على نحو ما بينه هجوم نيسان/أبريل ٢٠٠٨ خلال استعراض عسكري في كابول، وعملية تحرير السجناء من سجن قندهار في حزيران/يونيه من هذا العام.

٦ - وسيتطلب تطور الحالة الأمنية على صعيد البلد زيادة كبيرة في موارد البعثة المتصلة بالأمن، لا فحسب لإنشاء مكاتب إقليمية جديدة في المناطق ذات المخاطر الأمنية الكبيرة، بل أيضاً لصالح المكاتب الميدانية القائمة وأنشطة البعثة ككل.

ثالثاً - الأولويات

٧ - رغم أن من المتوقع ألا تتغير الأهداف الرئيسية للبعثة بصيغتها المحددة في قرار مجلس الأمن ١٨٠٦ (٢٠٠٨)، فإن المجالات التالية تتطلب مزيداً من العناية:

ألف - الانتخابات

٨ - أبرز إعلان باريس أهمية تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وآمنة في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، بوصفها خطوة حاسمة لتوطيد الديمقراطية لصالح جميع الأفغان. وتعهد المجتمع الدولي بتقديم دعمه القوي لبلوغ هذه الأهداف. وبناء على طلب من الرئيس كرزاي ووفقاً لقرار مجلس الأمن ١٨٠٦ (٢٠٠٨)، ستولى البعثة قيادة شركائها الدوليين والتنسيق بينهم لكفالة تقديم دعم متنسق ومتكامل للسلطات الأفغانية في العملية الانتخابية، ولا سيما اللجنة الأفغانية المستقلة للانتخابات. ومن المهم كفالة الإسراع باتخاذ القرارات والقيام بالأعمال التحضيرية لإتاحة ما يكفي من الوقت لإنجاز كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية بمصداقية. وينبغي أن تعكس القرارات المتعلقة بالعمليات الانتخابية توافق آراء وطنياً واسع النطاق. وستكون التحديات المتصلة بالإعدادات العملية والموارد والأمن تحديات كبيرة. وتعزز البعثة قدراتها في مجال الانتخابات، وتتفاعل يومياً مع الحكومة الأفغانية واللجنة الأفغانية المستقلة للانتخابات. وإضافة إلى الدور التنسيقي الذي تضطلع به البعثة، ينفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعاً يرمي إلى بناء قدرات اللجنة الأفغانية المستقلة للانتخابات وتزويدها بالمساعدة الفنية اللازمة.

باء - الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية

٩ - تشكل الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية خريطة الطريق للأعمال المشتركة على مدى الأعوام الخمسة المقبلة. وتستند هذه الاستراتيجية إلى الأهداف الإنمائية للألفية والاتفاق الخاص بأفغانستان، وتشمل ثلاثة مجالات واسعة النطاق: الأمن (تحقيق الاستقرار على صعيد البلد وتعزيز إنفاذ القانون وتحسين الأمن الشخصي لكل الأفغان)؛ والإدارة وسيادة القانون وحقوق الإنسان (تعزيز الممارسة والمؤسسات الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، وتقديم الخدمات العامة، ومساءلة الحكومة)؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (الحد من الفقر، وكفالة التنمية المستدامة من خلال اقتصاد سوق يقوده القطاع الخاص، وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، وإحراز تقدم كبير نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية). وسيطلب تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية دعماً قوياً من المجتمع الدولي، الذي يجب عليه أن يوائم موارده وفقاً للأولويات التي حددها الاستراتيجية. وسيكون على البعثة أن تضطلع بالدور الرئيسي في توجيه هذا الدعم وتعزيزه. وسيكون من الواجب أن يُعكس هذا التركيز الجديد في الهيكل التنظيمي الداخلي للبعثة وسيطلب موارد وخبرات لا تتوافر حالياً في البعثة.

جيم - الإدارة/بناء المؤسسات

١٠ - سيتطلب توسيع نطاق تقديم الخدمات الأساسية وتحقيق النمو الاقتصادي تقوية الركائز المؤسسية، على الصعيد المركزي وكذلك على الصعيد دون الوطني. ومن بين أولويات الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية إنشاء مؤسسات أقوى لكفالة الحفاظ على ما أحرز من تقدم في أفغانستان، وزيادة الثقة بالحكومة بتحسين الإدارة العامة، والإدارة المحلية، ومؤسسات العدل والشرطة وغيرها من مؤسسات إنفاذ القانون. وسيتطلب هذا اتباع نهج لبناء المؤسسات يتسم بالطموح والشمولية. ورغم بذل جهود كبيرة في هذا المجال، فقد ظلت حتى الآن جهودا غير كافية ومشتتة. ومن الضروري إيلاء الاهتمام من باب الأولوية لما يلي: (أ) دعم إصلاح الشرطة من خلال استثمارات كبيرة في القيادة والمساءلة، فضلا عن تدريب عدد متزايد من أفراد الشرطة وإرشادهم وتزويدهم بالمعدات؛ (ب) تعزيز سيادة القانون بدعم البرنامج الوطني للعدالة والاستراتيجية الوطنية للعدالة، والتصدي للإفلات من العقاب وكذلك للفساد بمزيد من الصرامة؛ (ج) تقديم الدعم لإصلاح الإدارة العامة لإنشاء إدارة أقوى وأكثر اتساما بالمهنية. وفضلا عن تزويد سكان أفغانستان بالخدمات الحكومية الأساسية، سيكون إيجاد الدعم الشعبي اللازم للمساعدة على مكافحة المتمردين أمرا بالغ الأهمية. وسيتعين على البعثة أن توظف المزيد من الأفراد بهدف زيادة جهودها الرامية إلى دعم بناء المؤسسات، وكفالة أن تكون البرامج في هذا الصدد جيدة التنسيق ومستندة بإحكام إلى احتياجات المجتمع الأفغاني.

دال - تنفيذ الأولويات الاقتصادية للاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية

١١ - سيتطلب تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية تنمية قطاعات رئيسية معينة من الاقتصاد. ورغم أن أفغانستان ستظل في حاجة إلى المساعدة في كل المجالات، فإن هذه الاستراتيجية تولي اهتماما خاصا لحفز الاستثمارات في البنى التحتية، ولا سيما في قطاعي الزراعة والطاقة. وقد أعطيت الأولوية لهذه المجالات لأن سبل معيشة الأفغان تقوم على أساسها، بينما تمكن قطاعات أخرى من الاقتصاد من النمو، وبالتالي تتيح لأفغانستان الخروج تدريجيا من حالة الاعتماد على المعونة. ومن الأولويات الأخرى دعم تنمية القطاع الخاص. وسيتعين على البعثة أن تساعد في كفالة معالجة هذه الأولويات على النحو السليم، مع مواصلة التشديد على أهمية دعم بناء الطرق والتعليم والصحة في نفس الوقت. وستحتاج البعثة إلى موارد وخبرات إضافية - لدعم أولويات الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية. وسيلزم أيضا توثيق التعاون مع المنظمات والمؤسسات الدولية الأخرى، مثل البنك الدولي.

هاء - فعالية المعونة وزيادة المساءلة

١٢ - ألزمت الجهات المانحة نفسها في مؤتمر باريس بتحسين فعالية المعونة وكفالة أن تصبح فوائد التنمية ملموسة لجميع الأفغان. ولم تتفق هذه الجهات على توفير مزيد من الموارد فحسب، بل أيضا على زيادة إمكانية التنبؤ بهذه المساعدة وشفافيتها والمساءلة عنها. وعلاوة على ذلك، اتفقت الجهات المانحة على أنه ينبغي أن تقدم مساعدتها بشكل أكثر تنسيقا، وأن توجه بشكل متزايد من خلال الميزانية الوطنية في سياق اكتساب المؤسسات الحكومية المعززة والخاضعة للمساءلة لمزيد من القدرات على الإدارة. والتزمت هذه الجهات بزيادة الشراء وبناء القدرات على الصعيد المحلي، وبكفالة استفادة جميع المقاطعات من فوائد التنمية على نحو منصف. وستضطلع البعثة بدور رئيسي في كفالة وفاء الجهات المانحة بهذه الالتزامات. وسيطلب هذا توظيف خبرات إضافية في البعثة تكون مكرسة لفعالية المعونة، فضلا عن إدخال تعديلات على آليات التنسيق بهدف زيادة كفاءتها وتركيزها على تقديم الخدمات.

١٣ - وأكدت حكومة أفغانستان من جديد التزامها بتكثيف إجراءاتها الرامية إلى مكافحة الفساد وابتخاذ خطوات ملموسة في هذا الصدد. وسيدعم المجتمع الدولي هذه الإجراءات. واتفقت حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي في مؤتمر باريس على إجراء عمليات مراجعة مهنية، بما في ذلك عمليات مراجعة مشتركة للبرامج الممولة من خلال الميزانيتين الأساسية والخارجية، وعلى تعزيز قدرات الحكومة. وستحتاج البعثة إلى التعاون بشكل وثيق مع الهيئات الدولية الأخرى، وكذلك إلى تعزيز خبرتها في المساعدة في تنفيذ هذه الالتزامات.

١٤ - وعموما، سيكون الدور التنسيقي للبعثة كثير المتطلبات، وسيتعين بيانه بشكل أوضح في هيكلها وتكوين أفرادها.

واو - أعمال المساعدة الإنسانية

١٥ - ما زال تقديم المساعدة الإنسانية أساسيا في أفغانستان. ففي عام ٢٠٠٨، أدت عوامل مثل الكوارث الطبيعية، وانعدام الأمن الغذائي، واستمرار النزاعات إلى تفاقم ضعف السكان، وزادت من عبء المساعدة الإنسانية. وتفاقم انعدام الأمن الغذائي بوجه خاص، الناجم عن ضعف المحاصيل والجفاف في أفغانستان، بفعل زيادة أسعار الأغذية على الصعيد العالمي، ومن المحتمل أن يقوض النمو والاستقرار، فضلا عن التسبب في سوء التغذية على نطاق واسع. ولذلك، من الضروري للبعثة وشركائها العمل على تعزيز قدراتهم على التنبؤ بالآزمات الإنسانية وتقييمها والاستجابة لها، فضلا عن تقوية قدراتها على التنسيق. وأغلب الظن أن أفغانستان ستعاني من تفاقم الحالة الغذائية في الأشهر المقبلة. ولذلك، تعد حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي نداء جديدا متعلقا بالأغذية. وتبذل جهود أيضا لتركيز مزيد من الاهتمام بشواغل حماية الأفغان المنكوبين بالنزاعات واتخاذ إجراءات بشأنها، وتعزيز سبل وصول المساعدة الإنسانية واستجابتها إلى هؤلاء السكان الضعفاء.

زاي - التعاون الإقليمي

١٦ - على البلدان المجاورة لأفغانستان أن تضطلع بدور أساسي في دعم جهود حكومة أفغانستان الرامية إلى بناء دولة مستقرة ذات حدود آمنة. ويبرز قرار مجلس الأمن ١٨٠٦ (٢٠٠٨) ضرورة قيام البعثة بدعم التعاون الإقليمي للعمل على تحقيق استقرار أفغانستان وازدهارها. وقد أبلغني ممثلي الخاص عن زيارتيه المثمريتين إلى جمهورية إيران الإسلامية وباكستان، وباعتزامه زيارة بلدان المنطقة في المستقبل القريب. وأكدت الجولة الأولى من المحادثات، التي أجريت أعلى مستوى سياسي، أن الجيران الإقليميين ينظرون إلى البعثة على أنها بمثابة شريك موثوق به في تشجيع الحوار والتعاون الإقليميين. وسعياً إلى تنمية التعاون الإقليمي والاستفادة من حسن النية التي أبدت لمثلي الخاص حتى الآن، سيكون من الأساسي بالنسبة له إجراء مشاورات منتظمة وبناءة في العواصم الإقليمية.

حاء - أولويات جارية أخرى

١٧ - بالإضافة إلى الجوانب المذكورة آنفاً، لا تزال المسائل الأخرى تتطلب اهتمام البعثة. وحماية حقوق الإنسان هي أمر رئيسي للسلام والتنمية، وأساسي للنجاح في المجالات الحاسمة المحددة، ومن ثم فإنها ما برحت تشكل أولوية قصوى من الأولويات المدرجة في جدول أعمال البعثة. والبعثة ملزمة بتعزيز قدرتها على رصد انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان والتحقيق فيها، حتى في سياق النزاع المسلح. وفي هذا الصدد، سيكون من المهم مواصلة تقديم الدعم إلى المجتمع المدني الأفغاني لتعزيز احترام حقوق الإنسان. وستركز البعثة جهودها على جملة أمور، منها حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح، وحماية الأطفال، والنهوض بحقوق المرأة، وضمان الوصول إلى العدالة، واحترام حرية التعبير.

١٨ - ويتعين أن يظل الحد من إنتاج المخدرات والاتجار بها، وهو ما حُدد كمسألة شاملة في الاتفاق الخاص بأفغانستان، أولوية جارية. ولن تكون التدابير المتخذة لمكافحة الإنتاج والاتجار غير المشروعين للمخدرات فعالة إلا إذا أدمجت بالجهود الأشمل التي تبذل لدعم الأمن، والإدارة، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما التنمية الريفية. وستقوم البعثة، عن طريق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بتنسيق ما يقدمه المجتمع الدولي من مساعدة عملية، وتوفير المشورة التقنية لدعم استراتيجية الحكومة لمكافحة المخدرات. وأرحب في هذا الصدد باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٨١٧ (٢٠٠٨) في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، الذي يدعو إلى تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الاستخدام غير المشروع للسلائف الكيميائية.

١٩ - وستعمل البعثة كذلك على الارتقاء بمستوى التنسيق المدني والعسكري. وسيجري هذا التنسيق ضمن إطار الولايات الحالية المناطة بمختلف الجهات الفاعلة، تيسيراً لتبادل المعلومات في الوقت المناسب وللتمسك بالمبادئ الإنسانية. وسيعتمد ذلك اعتماداً راسخاً على ضرورة مواءمة العمل العسكري مع استراتيجية سياسية تعزز دور المؤسسات الحكومية الشرعية، وعلى تطويره بطريقة تضمن سلامة ولاية البعثة ودورها في الميادين الإنسانية والسياسية.

٢٠ - ووفقاً لقرار مجلس الأمن ١٨٠٦ (٢٠٠٨)، ستتيح البعثة المساعي الحميدة للعمل، بناء على طلب حكومة أفغانستان، على دعم تنفيذ برامج المصالحة بقيادة أفغانستان ضمن إطار الدستور الأفغاني، ومع الاحترام التام لتنفيذ التدابير التي اعتمدها مجلس الأمن في قراره ١٢٦٧ (١٩٩٩) وفي قرارات أخرى ذات الصلة.

طاء - توسيع الأنشطة الميدانية

٢١ - عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٠٦ (٢٠٠٨)، ستعزز البعثة أيضاً جهودها في التواصل من خلال توسيع تمثيلها في جميع أرجاء البلد. وبناءً على تقييم قدمه ممثلي الخاص، أوصى البعثة بأن تشرع في إجراء توسيع آخر لوجودها الميداني بافتتاح ستة مكاتب جديدة في المقاطعات خلال فترة الاثني عشر شهراً القادمة. وستشمل المرحلة الأولى للتوسيع افتتاح مكتبين؛ واحد في تيرين كوت في مقاطعة أوروزغان، وآخر في بول - أي - خومري في مقاطعة باغلان. وغني عن القول إن إنشاء البعثة لأي مكتب جديد سينفذ مع مراعاة أمن الموظفين باعتباره أولوية قصوى. وعلاوةً على ذلك، ستفتتح هذه المكاتب عندما يكون لوجود البعثة دور هام في تنفيذ ولايتها، بما في ذلك الاتصال بالاجتماعات الساخنة والمناطق الأكثر عوزاً.

رابعاً - تنفيذ أولويات البعثة

٢٢ - التوقعات التي يعلّقها حالياً مجلس الأمن والاجتمع الدولي وشعب أفغانستان على البعثة هي توقعات كبيرة. ومن أجل ضمان قدرة البعثة على تقديم الدعم في المجالات التي تخطى بأولوية والمحددة في الولاية وفي مؤتمر باريس، سيكون من الضروري، حسبما أكد عليه آنفاً، أن تعزز قدرة البعثة في عدد من المجالات الرئيسية، مع تحقيق زيادات متزامنة، وفي بعض الحالات كبيرة، في ملاك الموظفين، وإدخال تغييرات هيكلية محتملة.

٢٣ - وينبغي للبعثة أن تنشئ ملاكاً للموظفين وأن تُنظم على نحو يعبر عن الاحتياجات التي سيلبيها ممثلي الخاص. وسيطلب تنفيذ الأولويات الحالية المزيد من الموظفين في مجالات

الانتخابات، ودعم الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية، وفعالية المعونة، وبناء المؤسسات، وتقديم المساعدة الإنسانية. وبالإضافة إلى التخليد الرئيسي للتنسيق العام ولإنشاء مكاتب ميدانية جديدة، يدل ذلك على ضرورة التركيز على تعيين موظفين مؤهلين آخرين. وعلاوةً على ذلك، ستستثمر جهود إضافية في تحسين عمليتي التنسيق والتخطيط اللتين يضطلع بهما فريق الأمم المتحدة القطري، في كل من مجال التنمية، بوضع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لأفغانستان، وفي مجال الشؤون الإنسانية، بوضع خطة عمل إنسانية. وهاتان الخطتان لفريق الأمم المتحدة القطري هـدفان إلى تقديم استجابة أكثر اتساقاً وفعالية من الأمم المتحدة في أفغانستان في عام ٢٠٠٨، وهو أمر جرى تأكيده مؤخراً في إعلان باريس.

٢٤ - وبالإضافة إلى تحقيق زيادة في عدد الموظفين، ستحتاج البعثة إلى موارد إضافية لأمن الموظفين ورعايتهم، ولا سيما الذين يعملون في الميدان. وسيكون هناك حاجة إلى زيادة كبيرة في عدد الموظفين الإداريين لتلبية الطلبات المتعلقة بتوسيع البعثة العاملة في ظل ظروف شاقة.

خامساً - الملاحظات

٢٥ - سيتوقف في نهاية المطاف قدر ما يمكن أن تنفذه البعثة من ولايتها على حجم ما يقدمه الشركاء الدوليون وكذلك الحكومة الأفغانية من دعم لتعزيز الدور التنسيقي للبعثة وما يفون به من الالتزامات التي قطعوها على أنفسهم في مؤتمر باريس. وأعرب عن الامتنان لما شاهده ممثلي الخاص من استقبال حافل وكرام في أول ثلاثة أشهر أمضاها في كابول، وللدعم المتواصل الذي يقدمه كل من المجتمع الدولي وحكومة أفغانستان للبعثة. وستعمل البعثة مع شركائها الأفغان والدوليين من أجل تحسين آليات التنسيق على نحو يحترم الملكية الأفغانية ويسر تنفيذ عملية تنسيق أشد قوة وأكثر توجهاً لتقديم المساعدة.

٢٦ - وتبين الأولويات المحددة في هذا التقرير الطريقة التي تتبعها البعثة للوفاء بمسؤولياتها فيما يتعلق بولايتها وتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية. وحسبما أشير إليه أعلاه، سيتطلب تنفيذ هذه الأولويات موارد كبيرة تتعلق بالموظفين والأمن، فهي أولويات أمل أن تدعمها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

٢٧ - وأخيراً، أؤيد بشدة الحاجة التي أكدها ممثلي الخاص في مؤتمر باريس وفي كل مكان إلى تركيز جهودنا على ما لا يزال هدفنا الجماعي، ألا وهو: تحسين ظروف حياة الشعب الأفغاني.